أخبار قصيرة

اليابان تتسلم أول شحنة نفط من روسيا منذ اندلاع الحرب في غرب آسيا

أفادت تقارير بأن اليابان تسلمت أول شحنة نفط من روسيا منذ توقف الإمدادات العالمية، وذلك بسبب إغلاق مضيق هرمز مع بدء العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران.
وذكرت قناة «طوكيو تي في» ويومية «أساهي شيمبون» ووسائل إعلام أخرى، نقلاً عن مسؤولين في شركة «تايو أويل»، أنّ ناقلة محملة بنفط خام من إنتاج مشروع «سخالين-٢» في أقصى الشرق الروسي، وصلت إلى ساحل إيماباري في غرب اليابان الاثنين.
وذكرت التقارير الإعلامية أن شركة «تايو أويل» تلقت إذناً من وزارة الاقتصاد للحصول على النفط.

الرئيس الكولومبي: ٧ آلاف مرتزق كولومبي يلقون بأنفسهم إلى التهلكة في أوكرانيا

انتقد الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، إلقاء آلاف المرتزقة الكولومبيين بأنفسهم إلى «التهلكة من دون أي غاية»، خلال قتالهم في أوكرانيا إلى جانب صفوف نظام كييف في الحرب الروسية-الأوكرانية.
وأشار بيترو، في تدوينة عبر منصة «إكس»، إلى أن «٧ آلاف كولومبي مدربين عسكريًا يقاتلون في حرب لا تخصهم ويموتون بلا معنى في أوكرانيا»، مشددًا على رفض بلاده لهذا الواقع بالقول: «لا نريد أن نكون مصدرًا للموت»، ومنوّهًا في الوقت ذاته بأنّ العمل كمرتزق «محظور بموجب القانون الكولومبي».
وعلى المستوى التشريعي، توجه الرئيس بيترو إلى الكونغرس الكولومبي بطلب للنظر بصفة استعجالية في مشروع قانون للانضمام إلى «الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة»، وذلك بعد اعتراف وزارة الخارجية بمغادرة مواطنين للمشاركة في النزاع الأوكراني واكتساب مهارات قتالية.

حماس: استهداف الصحفيين لن يحجب جرائم الاحتلال في فلسطين

أكدت حركة حماس أن استمرار استهداف الاحتلال الصهيوني للصحفيين في فلسطين لن ينجح في إخفاء حقيقة ما وصفته بجرائمه بحق الشعب الفلسطيني، مشددةً على دور الإعلام في نقل الواقع ومواجهة الرواية الصهيونية.
وأشارت إلى أنّ الحرب على غزة شهدت استشهاد ٢٦٢ صحفياً وجرح المئات واعتقال العشرات، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية. واعتبرت أنّ هذه الانتهاكات تعكس خوف الاحتلال من تأثير الإعلام في فضح ممارساته.
ودعت الحركة المجتمع الدولي إلى التحرك لمحاسبة قادة الاحتلال، وحماية الصحفيين، والإفراج عن المعتقلين، والسماح بدخول وسائل الإعلام الدولية إلى غزة لنقل الحقيقة كما هي، مؤكدةً أن الرواية الفلسطينية ستبقى حاضرة رغم محاولات التعتيم.

حرب ترامب تُشعل الشارع الأميركي

احتجاجات عمالية غير مسبوقة تهزّ واشنطن وتُفاقم أزمة ترامب

الوفاق/ في مشهد سياسي واجتماعي متوتر يتقاطع فيه الداخل الأميركي مع تداعيات حرب خارجية ممتدة، تشهد الولايات المتحدة موجة احتجاجات عمالية واسعة تعكس تصاعد الغضب الشعبي من السياسات الاقتصادية والخارجية لدونالد ترامب.
فقد تحوّل الأول من أيار/ مايو هذا العام إلى يوم تعبئة شاملة ضد ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية، وتداعيات الحرب في غرب آسيا، في وقت تتراجع فيه شعبية البيت الأبيض إلى أدنى مستوياتها منذ بداية الولاية الحالية.
هذه الاحتجاجات لم تعُد مجرد تحركات نقابية تقليدية، بل أصبحت تعبيرًا عن أزمة ثقة عميقة بين الشارع الأميركي والسلطة السياسية، إذ يرى قطاع واسع من العمال أنّ العبء الاقتصادي للحرب والسياسات الضريبية غير العادلة يُلقى على الطبقة الوسطى والفقيرة، بينما تستفيد منه النُخب الاقتصادية.
في هذا السياق، تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتُشكّل صورة أكثر تعقيدًا عن أزمة داخلية قد تُعيد تشكيل المشهد السياسي الأميركي في المرحلة المقبلة.

عيد العمال.. من يوم رمزي إلى لحظة غضب سياسي

يعود تاريخ يوم العمال العالمي إلى احتجاجات شيكاغو عام ١٨٨٦، لكن الولايات المتحدة نفسها اختارت لاحقًا نقل الاحتفال الرسمي إلى شهر أيلول/ سبتمبر لتقليل الطابع السياسي لهذا اليوم. ومع ذلك، ظل الأول من أيار/ مايو رمزًا عالميًا للاحتجاجات العمالية، وفي هذا العام عاد بقوة داخل الولايات المتحدة نفسها، ولكن هذه المرة في سياق مختلف تمامًا.
الاحتجاجات لم تكن فقط إحياءً لرمزية تاريخية، بل جاءت كرد فعل مباشر على ارتفاع غير مسبوق في تكاليف المعيشة، خصوصًا أسعار الطاقة التي ارتفعت بشكلٍ حاد منذ بدء العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران. وقد ربط المحتجون بشكلٍ مباشر بين السياسات الخارجية للإدارة الأميركية وبين التدهور الاقتصادي الداخلي، معتبرين أن «حرب ترامب» أصبحت عبئًا يوميًا على حياتهم.

الغضب الاقتصادي.. تكاليف المعيشة في قلب الأزمة

أحد أبرز محركات الاحتجاجات هو الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والوقود، إذ سجلت البيانات ارتفاعًا يقارب ٤٩٪ في أسعار البنزين، ما انعكس مباشرةً على تكاليف النقل والغذاء والخدمات الأساسية.
هذا الارتفاع لم يكن مجرد رقم اقتصادي، بل تحول إلى عامل ضغط اجتماعي واسع النطاق، خاصةً في ظل ثبات الأجور تقريبًا مقارنةً بارتفاع الأسعار.
في هذا السياق، يرى العديد من الاقتصاديين أنّ السياسة النقدية والمالية في الولايات المتحدة أصبحت عاجزة عن احتواء التضخم الناتج عن الأزمات الجيوسياسية، ما جعل المواطن العادي الحلقة الأضعف في المعادلة الاقتصادية. وهنا تتعمق الهوة بين الخطاب السياسي الرسمي الذي يتحدث عن «الاستقرار الاقتصادي»، وبين الواقع المعيشي الذي يواجهه الناس يوميًا.

الشارع الأميركي يعود إلى الواجهة.. احتجاجات عمالية غير مسبوقة

الاحتجاجات التي شهدتها مدن أميركية كبرى لم تكن معزولة، بل جاءت ضمن حركة منظمة تضم مئات النقابات والجماعات الطلابية والناشطين البيئيين. وقد دعت هذه القوى إلى ما وصف بـ«يوم التعتيم الاقتصادي»، إذ شملت الدعوات الامتناع عن العمل والدراسة والتسوق، في محاولة لإيصال رسالة سياسية واضحة بأنّ الطبقة العاملة لم تعُد مستعدة لتحمل كلفة السياسات الحالية.
وقد شاركت في هذه التحركات مجموعات شبابية واسعة، من بينها حركات طلابية بيئية أعلنت أن أكثر من ١٠٠ ألف طالب شاركوا في إضرابات مدرسية، في مؤشر على اتساع نطاق الاحتجاجات خارج الإطار التقليدي للنقابات.

أزمة سياسية متصاعدة.. تراجع شعبية ترامب

بالتوازي مع تصاعد الاحتجاجات، تكشف استطلاعات الرأي عن تراجع حاد في شعبية دونالد ترامب، حيث انخفضت نسبة التأييد إلى ٣٧٪ فقط، في حين ارتفعت نسبة عدم الرضا إلى ٦٢٪.
هذه الأرقام تعكس تحولًا مهمًا في المزاج العام داخل الولايات المتحدة، خصوصًا فيما يتعلق بالملفات الاقتصادية والخارجية.
الأكثر دلالة هو أنّ ٧٦٪ من الأميركيين أعربوا عن استيائهم من إدارة ملف تكاليف المعيشة، بينما أبدى ٧٢٪ عدم رضاهم عن التعامل مع التضخم.
كما امتد الغضب ليشمل السياسة الخارجية، إذ رفضت أغلبية واسعة طريقة إدارة الحرب في غرب آسيا. هذه المؤشرات لا تعكس فقط تراجعًا في الشعبية، بل تشير إلى أزمة ثقة أعمق في قدرة الإدارة على إدارة الملفات الأساسية للدولة.

الكونغرس يدخل على خط الأزمة.. انقسام سياسي داخلي

الأزمة لم تبقَ في الشارع فقط، بل امتدت إلى داخل المؤسسة التشريعية، إذ بدأ يظهر انقسام داخل الحزب الجمهوري نفسه حول إدارة الحرب. وقد برزت أصوات تطالب بإعادة تقييم الانخراط العسكري في غرب آسيا، خاصةً مع غياب استراتيجية خروج واضحة.
الجدل حول قانون صلاحيات الحرب أعاد فتح النقاش حول حدود سلطة الرئيس في إعلان الحروب دون موافقة الكونغرس، ما يعكس توترًا دستوريًا متصاعدًا داخل النظام السياسي الأميركي.
هذا الانقسام يشير إلى أنّ الحرب لم تعُد مجرد ملف خارجي، بل أصبحت عامل ضغط داخلي يُهدد التوازن بين السلطات في واشنطن.

الاحتجاجات في أمريكا لم تعُد مجرد رد فعل اقتصادي، بل تحولت إلى تعبير سياسي شامل عن أزمة ثقة في النظام السياسي والاقتصادي معًا

الاقتصاد والسياسة الخارجية.. معادلة الضغط المتبادل

من أبرز ما تكشفه هذه الأزمة هو الترابط العميق بين السياسة الخارجية والاقتصاد الداخلي. فارتفاع أسعار الطاقة نتيجة العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران لم يعُد مجرد أثر جانبي، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في تشكيل الرأي العام.
هذا الترابط جعل من الصعب على الإدارة الأميركية فصل قراراتها الخارجية عن تداعياتها الداخلية، ما أدى إلى تضخم سياسي واقتصادي في آنٍ واحد. ومع استمرار الحرب دون رؤية واضحة، تتزايد الضغوط على البيت الأبيض لتغيير مساره.

البُعد الاجتماعي.. تحوّل الاحتجاج إلى حركة شاملة

ما يميز هذه الموجة من الاحتجاجات أنها لم تعُد محصورة بفئة اجتماعية أو قطاع مهني معين، بل أصبحت حركة اجتماعية واسعة تشمل العمال والطلاب والنقابات وحتى بعض فئات الطبقة الوسطى. هذا التحول يعكس حالة من التراكم في الغضب الاجتماعي، إذ لم تعُد القضايا الاقتصادية منفصلة عن القضايا السياسية، بل أصبحت جزءًا من سردية واحدة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة.

تداعيات الحرب.. من الخارج إلى الداخل الأميركي

العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران أصبح عاملًا مباشرًا في تشكيل السياسة الداخلية. فكل ارتفاع في أسعار الطاقة، وكل اضطراب في الأسواق، ينعكس مباشرةً على الشارع الأميركي.
هذا التحول يجعل من الصعب على الإدارة الاستمرار في النهج نفسه دون مواجهة كلفة سياسية متزايدة، خاصةً مع اقتراب الانتخابات وتزايد الاستقطاب السياسي داخل البلاد.
ختاماً في ضوء هذه التطورات، يبدو أن الولايات المتحدة تدخل مرحلة سياسية حساسة تتداخل فيها الأزمات الداخلية مع الالتزامات الخارجية بشكلٍ غير مسبوق. فالتراجع الحاد في شعبية دونالد ترامب، إلى جانب اتساع رقعة الاحتجاجات العمالية، يعكس حالة من عدم الرضا الشعبي العميق عن المسار الحالي.
الأهم من ذلك أنّ هذه الاحتجاجات لم تعُد مجرد رد فعل اقتصادي، بل تحولت إلى تعبير سياسي شامل عن أزمة ثقة في النظام السياسي والاقتصادي معًا. ومع استمرار الحرب وتفاقم آثارها الاقتصادية، يبدو أن الضغوط على البيت الأبيض مرشحةً للارتفاع أكثر، ما قد يفرض إعادة تقييم شاملة للسياسات الخارجية والداخلية في المرحلة المقبلة. في النهاية، تكشف هذه الأزمة أن الحروب لم تعُد تُخاض فقط على الجبهات الخارجية، بل أصبحت تنعكس بقوة داخل المجتمعات نفسها، إذ يتحول المواطن العادي إلى الطرف الأكثر تأثرًا والأكثر اعتراضًا في آن واحد.

حكومة الاحتلال الصهيوني تخصص ميزانية لشق طرق استيطانية في الضفة الغربية

صادقت حكومة الاحتلال الصهيوني، الاثنين على تخصيص ميزانية بقيمة ٢٧٠ مليون دولار لشق طرق استيطانية على أراضي المواطنين الفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة، في وقت واصل فيه المستوطنون اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة.
وقالت صحيفة «هآرتس» الصهيونية، يوم الاثنين: «وافقت الحكومة على ميزانية تزيد على مليار شيقل (حوالي ٢٧٠ مليون دولار أميركي) لإنشاء طرق تربط المستعمرات الجديدة في الضفة الغربية». ونقلت عن بيان أصدرته حكومة الاحتلال، أنه «في المرحلة الأولى سيتم تخصيص حوالي ٣ ملايين شيقل (نحو مليون دولار) لوضع الخطة وإنجاز أعمال التصميم الأولية، التي ستُعرض على الحكومة للموافقة عليها خلال ٤٥ يومًا». وأضافت: «تمويل أعمال التطوير سيُقدّم كمخصص إضافي من ميزانية وزارة المالية». ويأتي القرار مع تسارع النشاط الاستيطاني منذ تولي حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مهامها نهاية عام ٢٠٢٢، إذ شهدت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، توسعاً كبيراً في بناء المستوطنات.
ويُقدّر عدد المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية بنحو ٧٥٠ ألفاً، بينهم نحو ٢٥٠ ألفاً في القدس الشرقية، وفق تقديرات فلسطينية، في مستعمرات تعتبرها الأمم المتحدة غير قانونية.

قائد في الناتو: الغرب يواجه نقصاً في قذائف الدفاع الجوي والصاروخي

حذر الأدميرال الفرنسي بيير فاندرييه، قائد التحول الأعلى لقوات الناتو، من أنّ الدول الغربية تعاني، شأنها في ذلك شأن أوكرانيا، من نقص حاد في قذائف الدفاع الجوي والصاروخي.
وأوضح فاندرييه في مقابلة مع صحيفة «كاثيميريني» اليونانية، رداً على سؤال حول إمكانية خفض التكاليف الناتجة عن استخدام أنظمة الدفاع الصاروخي والجوي الباهظة الثمن لمواجهة أهداف جوية رخيصة، أنّ «الغرب يواجه نفس التحديات التي واجهتها أوكرانيا فيما يتعلق بالقذائف: سرعة إنتاج غير كافية ومخزونات محدودة». وأشار القائد العسكري إلى أنّ حل هذه المعضلة لا يكمن بالضرورة في زيادة الطاقة الإنتاجية فقط، بل يمكن أن يتحقق عبر تغيير النهج المتبع في التعامل مع التهديدات، مقترحاً على سبيل المثال استخدام طائرات مسيّرة اعتراضية متخصصة في تدمير المسيرات التابعة للخصم المحتمل، باعتبارها حلاً أكثر فعالية من حيث التكلفة.
وتأتي هذه التصريحات في وقت تؤكد فيه مصادر في الأجهزة الأمنية الروسية أنّ دول حلف الناتو تعاني من عجز في وسائل الدفاع الجوي، وهو ما تجلى مؤخراً في رفض بولندا تسليم منظومات «باتريوت» الصاروخية للولايات المتحدة.
وسبق أن أشارت مجلة «بوليتيكو» الأوروبية إلى أنّ الدول الغربية لا تملك مخزوناً كافياً من أنظمة الدفاع الجوي لتزويد أوكرانيا بها، جزئياً بسبب محدودية القدرات الإنتاجية لهذه الأنظمة الحيوية. ويُعد نقص الذخائر الدفاعية أحد التحديات الاستراتيجية الكبرى التي تواجه الحلف في ظل استمرار التوترات الأمنية وتصاعد استخدام الطائرات المسيرة في ساحات القتال الحديثة.